

شكرا الانتخابات الأميركية لقد أعادت الأهمية لوسائل الإعلام التقليدية

لذلك تعاملت وسائل الإعلام بحذر شديد مع فكرة الحسم والفائز في مشهد انتخابي سام، معيدة الثقة لصناعة الأفكار وتحليل المعلومات التي تتفكر إليها وسائل التواصل الاجتماعي. في المقابل فشلت كبرى المنصات، فيسبوك وتويتير، حيث تتفشى العواطف والتكهنات، بالضغط على وسائل الإعلام لأنها لم تقدم أكثر مما كان متوقعا منها، فيما التحذيرات التي رافقت انتخابات سامة لم يشهدا التاريخ الأميركي جعلت تلك المنصات تتراجع خطوة إلى الوراء. وهكذا صارت مقاييس النجاح الإخباري في تلك الانتخابات التي شدت العالم، مختلفة، ولم يعد ينتهي النجاح عند فيسبوك وإن كان هناك أكثر من ملياري مستخدم. كانت صحيفة نيويورك تايمز على سبيل المثال تقدم قراءات ذكية في صناعة الرأي وتستكتب متخصصين أكثر من علوم السياسة والقانون والفكر، كان ثمة من يدلي برأي يمنح القراء في مختلف دول العالم فرصة تأمل المشهد الأميركي الملتبس بعمق. لقد فعلت صحيفة الغارديان البريطانية أكثر من ذلك وهي تشد ملايين القراء إلى محتواها. وهكذا جعل ترامب وسائل الإعلام التقليدية عظيمة مرة أخرى، ليس لأنه حرص عليها الناس عندما سيطرتها ووصفها بالبزرة الفاسدة، لكنه بالجدل الذي يثيره عن الحقيقة والثقة، دفع الجمهور إلى البحث بجد عن الحقيقة، وفي كل الأحوال لم يجدها في فيسبوك أو تويتير.

التغيير في النظر إلى وسائل الإعلام التقليدية يبدأ من الانتخابات الرئاسية الأميركية، فقد كان الصوت الواضح يبرز من صحافة أكثر تنوعاً وتوعلاً في الأزقة السياسية غير المرئية للجمهور، الأمر الذي دفع الكثير من المرشحين والمحليلين فضلا عن المتابعين للإشارة إلى علامات التغيير.

في عام 2016، كان عدم فهم صعود ترامب أحد أهم الإخفاقات التاريخية للصحافة، لذلك كان تكرار مثل هذا الخطأ سواء بتوقع فوز ترامب أو هزيمته يبدو أسوأ من بقاء ترامب نفسه في البيت الأبيض بالنسبة إلى وسائل الإعلام.

تقول إيفلين دوك الأستاذة في كلية الحقوق بجامعة هارفارد "نحن في هذا عالم جديد شجاع يتميز بالاعتدال في المحتوى الإخباري الذي يقع خارج النظام الثنائي الخاطيء للإزالة والإلغاء". لذلك ستكون الانتخابات الرئاسية الأميركية انعطافة فاصلة في التاريخ الإعلامي، حيث تواجه المنصات الرقمية تحولاً في جميع أنحاء العالم، وتضع الحكومات أمام تحدي تنفيذ مكافحة الاحتكار الذي أضرب بالصحافة وجعلها تعيش عقوداً ليست عادلة بحقها.

الصحافة بعد الانتخابات الأميركية، كما الديمقراطية أمام تحدي الثقة، فالولايات المتحدة طالما احتفت بلقب "زعيم العالم الحر". وكانت الانتخابات مثالا حيا للديمقراطية، وفق تعبير غيديون ركانان في صحيفة فاينانشيال تايمز. لكننا على موعد مع انتخابات نهائيتها ليس لها مثيل. فالناس في كل العالم يتابعون عن كثب، ليس ما ستسفر عنه صناديق الاقتراع، وإنما أي مؤشرات للاحتجاج على النتيجة في المحاكم أو في الشارع. وذلك يعني اختبارا جديدا للصحافة وهي ترتقي المنصة للعودة إلى مكانتها المفترضة.



الصحافة تعلمت الدرس: من المهم أن تكون على حق أكثر من أن تكون أولا

كرم نعمة
كاتب عراقي
مقيم في لندن

إذا كان التاريخ سيكتب يوما ما باننا عشنا العصر الأكثر أورويلية، لأن الحرب على الحقيقة بلغت ذروتها، فإن التاريخ نفسه وهو فكر في وسائل التواصل الاجتماعي بكونها الوسائط المعادية لطبيعة المجتمع السوية. سيدرك أيضا أن انتخابات الرئاسة الأميركية 2020 قد أعادت الأهمية إلى وسائل الإعلام التقليدية. كانت هناك كذبة، افتتان، والثالثة آتية في الطريق حتما، بل أكاذيب متصاعدة ومستمرة، إلا أن الجمهور عرف أن الحقيقة تكمن في غير ما هو متاح على مواقع التواصل. بينما تبوّأت استطلاعات الرأي أعلى مكانة للوظائف المملة على هذا الكوكب. وتعرضت الصحف المرموقة والقنوات التلفزيونية لضغوط بث مزاعم الفوز قبل أوانها سواء من دونالد ترامب أو جو بايدن على أساس أنها "أخبار"، مع إدراكها أن نشرها يرقى إلى مستوى التضليل الخطير الذي يمكن أن يثير العنف ويقوّض العملية الديمقراطية.

لنا أن نتخيل جميعا ذلك: كان فريق غرفة الأخبار يعيش تلك الفكرة طوال الليل دون أن يتخلّى عن أقذاح الشاي والقهوة بوصفها مساعدا أميناً لعدم فقد التركيز. لكن لم تواجه وسائل التواصل الاجتماعي مثل هذا الضغط، لسبب متعلق بتراجع حساسيتها الإخبارية وضعف مسؤوليتها.

ولم يكن لدى المؤسسات الإخبارية عالية المسؤولية أي عذر لعدم الاستعداد لمثل هذا الاحتمال، وفق فيفيان شيلر المديرة الرقمية السابقة لحطة "إن. بي. سي نيوز"، فعناوين مثل "ترامب يعلن النصر" على وسائل التواصل الاجتماعي، يمكن أن تشكل الرأي العام وتصيح سلاحا ضد الحقيقة والثقة في العملية الديمقراطية.

الأميركيون كانوا يعتقدون أن فشل الديمقراطية تحكركه دول أخرى، لكن الواقع أن الديمقراطية، بحسب الكاتب غيديون ركانان، يمكن أن تفشل في أي مكان. فهي لا تقتصر على التصويت، بل تتطلب صحافة حرة وخدمات عامة قوية ومحكم مستقلة ودستورا، وأهم من ذلك كله الثقافة الديمقراطية التي يقبل فيها الخاسرون نتيجة الانتخابات. ففشل الديمقراطية على سبيل المثال التي شرعها الاحتلال الأميركي في العراق مثل مأساة للعراقيين وحدهم ولكن فشل الديمقراطية في الولايات المتحدة سيكون مأساة عالمية.

وهكذا كانت الصحافة تعمل بجدّ عندما عرف الجمهور الخاسر الأكبر قبل أن تقفل صناديق الاقتراع، كانت الديمقراطية والحقيقة والثقة، الولايات المتحدة كانت الخاسر الأكبر بغض النظر إن خسرت دونالد ترامب أو فاز جو بايدن.

بقي العالم برمته يدور على أجهزته الذكية بحثا عن معلومة غائبة أو متوقّعة، كانت وسائل التواصل الاجتماعي تمارس الضغط على غرف الأخبار في وسائل الإعلام التقليدية لإخراج الأمور بسرعة وإن كان على حساب الثقة والدقة. لكن الصحافة تعلمت الدرس هذه المرة، من المهم أن تكون على حق أكثر من أن تكون أولا.

تأثير الإعلام الديني يتراجع بتغير المزاج السياسي والاجتماعي العربي

وسائل الإعلام الدينية لم تقم بأي دور في التقريب بين فئات المجتمع



أقول سريع

وشوفينية وان هذه الفضائيات تعمل على إبراز مفاهيمها الخاصة وشخصياتها المقربة، والتغالل التام والتجاهل الكلي عن كل المفاهيم والقيم والشخصيات الأخرى، التي لا تلتقي بشكل أو بآخر وهذا الطرح.

وأكد خبراء إعلام أن أغلب هذه الفضائيات فئوية مغلقة، لا تمارس الانفتاح مع الرأي الآخر ولا تتكفي بذلك، بل تقوم بشحن الساحة العربية والإسلامية شحنا قلبيا أو طائفيا، تنتقل إلى الفضاء الرقمي بسبب ما تقدمه، وأضحت الحرب الإعلامية هي السمة البارزة في مشهد الإعلام الديني، وهو لم يعد خافيا على الجمهور.

كما تزايدت الانتقادات لهذه المنابر التي كان من المفترض أن تكون منبرا للتسامح والتفاهم وتقريب وجهات النظر بين مختلف فئات المجتمع، لدرء الفتنة والفوضى، لكن على العكس لم يساعد انتشار وسائل الإعلام الدينية بأي وقت على محاولة التعرف على الآخر، وإنما تتمرس كل طرف وراء إعلانه الخاص، وبدأ يطلق الهجمات ضد الأطراف الأخرى. فالإعلام الفضائي الديني، لم يؤد إلى أي تعارف المسلمون على بعضهم البعض، وإنما أدى إلى التخندق والتخندق المضاد.

وتحول الفضاء الإسلامي المفتوح من فرصة للتواصل والتعارف إلى منصة لزرع الفتن والأحقاد بين المسلمين، انعكست فوضى في الكثير من المناطق، واستمرار هذا النهج سيفضي إلى المزيد من الكوارث على صعيد الأمن الاجتماعي والسياسي.

نظرا لكثافة القنوات الممولة من إيران والتي تخرج في مواجهتها قنوات دينية سنية بتمويل المؤسسات السنية الكبرى في البلاد.

ومع انتشار مواقع التواصل الاجتماعي انتقل هذا الصراع بوتيرة أعلى إلى المنصات الاجتماعية، وأصبح أكثر تفاعلا بوجود الكثير من المستخدمين الذين ينتمون للتيار السياسي والديني نفسه، ما جعل المشاهد المهتم بهذا النوع من الخطاب ينتقل أيضا إلى المنصات الرقمية، وفقدت بالتالي القنوات الدينية بريقها لأن جمهورها أصبح يأخذ نفس المحتوى وباكثر تشددا في مواقع التواصل.

وتتهم غالبية جمهور القنوات الدينية بالفتاوى التي تشمل جميع نواحي الحياة حيث خصصت برامج عديدة لها للشرح والتفسير واستضافة رجال دين للإجابة عن تساؤلات الجمهور بهذا الخصوص، وهو ما وفرته أيضا مواقع التواصل الاجتماعي وبات المشاهد أمام وجبة دسمة من المحتوى الديني وسهولة في الحصول على الفتاوى.

وفي مقابل الخطاب المتطرف الذي تفتش على الشبكات الاجتماعية، وقبلها على القنوات الدينية، برزت دعوات مكثفة لإعادة تجديد الخطاب الديني وضبط الإعلام الديني ووضع حد لدعوات التطرف على هذه المنابر.

وأصبح واضحا للمتابعين غير المترمّين أن غالبية القنوات الدينية متشددة على اختلاف مذاهبها، تفتقد الكادر البشري المؤهل، وتبني خطابا وسياسة إعلامية مغلقة وعاطفية

تراجع تأثير القنوات الدينية العربية مع التطورات الأخيرة في المنطقة والفوضى التي خلقتها أحزاب الإسلام السياسي وفقدان الجمهور للثقة بها، في حين أن جمهور المترمّين والمتشدين انتقلوا إلى مواقع التواصل الاجتماعي التي تؤمن فضاء أكبر للتفاعل بين أصحاب التيارات المتشددة.

متخصصة يتم بثها في أوقات محددة على شاشات التلفزيون العامة وغالبا تناقش مسائل دينية عامة ولا تدخل في القضايا الجدلية والحساسة، بعكس ما ساد في بعض القنوات الدينية التي تميل إلى التشدد وإطلاق الفتاوى دون رقابة.

وبحسب ما قال أحمد الطيب شيخ الأزهر في أحد تصريحاته، انقسمت الفضائيات الدينية من حيث نوعية البرامج المقدمة، إلى قنوات دينية عامة: مثل قناتي "اقرأ"، و"رسالة"، وهي قنوات تقدم محتوى دينيا في إطار برامج اجتماعية وأسرية. والنوع الآخر قنوات دينية متخصصة: مثل: قنوات "فجر"، و"العفاسي"، وقناة "شذا"، تقدم محتوى دينيا محمدا بث القرآن الكريم، أو أناشيد إسلامية، أو علوم الحديث والقرآن، بينما الأخطر هي القنوات العامة بقالب ديني تعود إلى أحزاب سياسية مثل قناة "المنار" التابعة لحزب الله اللبناني، والمروجة لأفكاره، وقنوات أخرى متشددة تمارس تحريضا طائفا ومذهبيا على مدار الساعة وتخصصت في زرع الفتنة بين المسلمين أنفسهم وبذر بذور الشقاق والصراع بين أبناء الدين الواحد.

كما أصبحت بعض القنوات الفضائية في العراق مسرحا للصراع وازدادت هذه الفضائيات مع الوقت، رغم وجود المحتوى الديني في وسائل الإعلام العربية الأخرى ببرامج

تونس - أقل نجم القنوات الدينية في الأونة الأخيرة ولم تعد تحري الكثير من المشاهدين بالمناخ، خصوصا مع صعود الأحزاب السياسية الدينية في عدد من الدول العربية وحالة اللباس التي رافقت فشل هذه الأحزاب بخلق مجتمع "مثالي" كما روجت طوال سنوات من "نضالها للوصول إلى الحكم".

وتبعث القنوات الفضائية الدينية الحالة العامة وتغير المزاج السياسي والاجتماعي في منطقة تشهد تطورات مستمرة، حيث برزت قبل سنوات ولقيت اهتماما لدى الجمهور خلال موجة انطلاق الفضائيات الخاصة المتخصصة، الدرامية والترفيهية والرياضية والإخبارية.

صراع الإعلام الديني انتقل بوتيرة أعلى إلى المنصات الاجتماعية، وأصبح أكثر تفاعلا بين أصحاب التيار السياسي والديني نفسه

مشروع قانون «الأمن العام» الفرنسي يثير القلق على حرية الصحافة

كما ينص مشروع القانون على استخدام طائرات دون طيار في عمليات مكافحة الإرهاب.

وتجري نقاشات حاليا في وسائل الإعلام الفرنسي حول هذا القانون، إذ يتفق الإعلاميون أن الصحافة المستقلة هي السلطة الرابعة في أي دولة؛ فلا وجود للديمقراطية دون حرية الصحافة؛ لكن هذا لا يعني أن تكون تلك الحرية مطلقا بلا حدود أو قيود.

يذكر أن العديد من ممارسات الشرطة الفرنسية لمواجهة مظاهرات السترات الصفراء، واحتجاجات سابقة ضد إصلاح نظام التقاعد، تم تصويرها بالكاميرات، ونشرها على وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة، مما ترتب عليه فتح تحقيقات بحق الشرطة.

وهو يحظر التقاط صور أو مقاطع فيديو لقوات الأمن أثناء الخدمة ونشرها في أي وسيلة إعلامية.

مشروع قانون «الأمن العام» يحظر التقاط صور أو مقاطع فيديو لقوات الأمن أثناء الخدمة ونشرها في أي وسيلة إعلامية

ويطالب مشروع القانون بفرص غرامة مالية قيمتها 45 ألف يورو، مع السجن لمدة عام لكل من يخالف هذا القرار.

خلفية تصريحات الرئيس الفرنسي التي اعتبرت مسيئة للإسلام.

وقرر مجلس الدفاع الفرنسي تعزيز انتشار الشرطة والجنود لحراسة الأماكن العامة، لاسيما أماكن العبادة والمؤسسات التعليمية، لحماية الأمن العام. لكن هيدون ترى أن نشر لقطات لقوات الأمن أمر مشروع وضروري للنظام الديمقراطي، حيث أنها في وظائف عامة. وأفادت أن "مشروع القانون لا يوفر ضمانات كافية لحماية خصوصية حياة الناس الخاصة من كاميرات (الطائرات دون طيار) التي يتم استخدامها في مكافحة الإرهاب".

وأعد مشروع قانون "الأمن العام" نوابا من حزب "الجمهورية إلى الأمام" الحاكم، وتتم مناقشته حاليا في البرلمان،

باريس - عبرت كلير هيدون، رئيسة ديوان المظالم الفرنسي، عن قلقها الشديد من مشروع قانون "الأمن العام" الذي يحظر نشر مقاطع فيديو أو صور لقوات الأمن أثناء الخدمة في أي وسيلة إعلام.

وأكدت هيدون في بيان صادر عن ديوان المظالم، الخميس على أن مشروع القانون الذي يناقش في الجمعية الوطنية (البرلمان)، ينطوي على خطر ينتهك حرية التعبير. وأضافت "أن مشروع القانون مثير للقلق" مشددة على ضرورة احترام حرية الصحافة.

ويأتي مشروع القانون ضمن حزمة الإجراءات والقرارات التي تم اتخاذها في فرنسا بعد مقتل ثلاثة أشخاص في كنيسة بمدينة نيس جنوبي البلاد، على